مَعَ "مُعْجَم الخَطَأ وَ الصَّواب في اللُّغَةِ"

الدكتور إبراهيم السَّامرائي

هذا كتاب ذو موضوع جليل من حيث إن مادة الخطأ والصواب قديمة صنف فيها القدماء، وما زال أهل هذا العصر يخوضون فيها.

وإذا كان القدماء قد صنفوا فيها، وهم أهل علم وجدّ، فإن الكثير ممن خاضوا في الخطأ والصواب وقمّشوا في التصحيح اللغوي لم يكونوا من أهل الجد والضبط. لقد أعاد كثير منهم ما صنفه القدماء وما شارك فيه السابقون من أهل هذا العصر، وجرّبوا ما خيل لهم أنهم مصيبون فيه، فحفلت مادتهم بالكثير من السقط. وكيف لك أن تطمئن إلى ما ذكره أحدهم في "معجمه" من مواد وهو يحسب الألف المقصورة هي الألف التي ترسم ياءً كألف "هُدى" و"مُقتضَى" ونحوهما. وهذا يعني أن الألف في "عَصَا" و"دَعَا" غير مقصورة فتأَمَّلْ.

لقد جعل الدكتور إميل يعقوب كتابه هذا في قسمين، القسم الأول ويشتمل على ثلاثة فصول:

الفصل الأول: اللحن، معناه، نشأته، كتبه.

الفصل الثاني: معايير التخطيء والتصويب.

الفصل الثالث: اضطراب منهجية كتب اللحن.

والقسم الثاني هو معجم الخطأ والصواب.

---

(١) معجم الخطأ والصواب في اللغة للدكتور إميل يعقوب (دار العلم للملايين ببيروت).

لقد عرض في القسم الثاني إلى الكلمات التي زُعِمَ أنها خطأ كما ورد في أقوال أهل التصحيح، مشيراً إلى كتبهم، ثم يعقّب على أقوالهم مستدركاً بقوله: ولكن ...

وهو يشير في استدراكه هذا إلى أن ما زُعم أنه خطأ قد ورد في المعجمات أو في تقرير المجامع اللغوية.

إن عمل المؤلف الفاضل يُظهر أن أهل التصحيح أهل تعجّل وخبط، فلم يجتهدوا في استقرائهم وينظروا في أقرب الموارد منهم وهي "المعاجم". ومن هنا كان على الدارسين أن يحترزوا مما يقال في هذا الباب.

وإني أذكر شيئاً مفيداً في هذا الشأن وهو أن أحد المعنيين بالتصحيح، وهو أحد العلماء المتضلعين من الأساليب، أشار في تصحيحاته لطلابه إلى أن قول المعاصرين: "تدبَّر الأمرَ" خطأ، وأضاف: لأن "التدبّر" هو النظر في الأدبار. فاعترض أحد الطلاب النبهاء قائلاً: قد يكون هذا هو الأصل، ولكن الكلمة يُتوسَّع فيها فيصح عندئذ قول المعاصرين المشار إليه، ويؤيّد هذا قوله تعالى: "أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ الْقُرْآنَ ..."(١).

أقول: إذا كان هذا قد عرض للأستاذ الجليل ذي السمعة المستفيضة، الواقف على الأساليب القديمة، فكيف يوثَق بجمهرة أولئك المتصدّين للتصحيح ولم يكونوا قد أحرزوا من العلم ما أحرزه هذا الأستاذ الجليل. إذا كان قد فات هذا الأستاذ آية ورد فيها الفعل "دبَّر" وهي موضع التصحيح، فهل لنا أن نعوّل كثيراً على أقوال المصححين؟

إنهم لم يقفوا الوقفة اللازمة على لغة التنزيل، كما لم يقفوا على ما في المعجمات كلها كما كشف عن ذلك مصنف هذا "الكتاب".

هذا شيء أمهّد به للكلام على ما في القسم الأول من "الكتاب"، فقد

---

(١) سورة النساء.

كان لي فيه وقفات رأيت من المفيد أن أشير إليها لأدل على مواضع كان على المؤلف أن يستبدل بها غيرها، وعلى أخرى محتاجة لبعض القول.

أقول: جاء في "مقدمة" المؤلف (ص ٧) قوله: "... ولكن مَن يقف على بعض الكتب المتأخرة التي أفرزتها هذه الحركة يشعر ...".

أقول: قول المؤلف "أفرزتها" هو استعمال المعاصرين الذي فشا فيه كلم معدول عن جهته، ذلك أن الكلمة الكثير من أصلها "الفَرْز" وإن كان "أفرز" المزيد قد ورد في المعجم القديم. والفعل يعني في هذا الاستعمال "قذفت بها" هذه الحركة.

وهذا متأتٍّ من المعنى الذي كان للفعل قبل أن يشيع الاستعمال، وذلك المعنى هو في استعمال "الإفراز" و"الإفرازات" لما يكره ويستقبح، فإفرازات الجسم الإنساني والحيواني هو الحَدَث والبول والعرق وشيء آخر يتصل بالرائحة ونحوها، وإفرازات المصانع هي البقايا والنفايات من مواد صلبة وسائلة وغازية. وجملة هذا مما يستقبح ويجتنب. وكأن المعاصرين صرفوا الفعل والمصدر إلى غير المستقبح، فالمطابع "تفرز" الكتب، والفكر "يفرز" الخواطر ونحو هذا.

قلت: إن الكثير في استعمال الفعل في العربية الفصيحة هو في صيغة المجردّ "فَرَزَ" على عكس ما هو حاصل في العربية المعاصرة التي لا تعرف المجرد، بل صير فيها إلى المزيد "أفرز"، وكأن المجرد خطأ أو عاميّ.

وفَرَزَ الشيء مثل ضَرَب يعني مازَه وعَزَلَه عن غيره. والفرز، بالكسر، النصيب المفروز، والقطعة من الشيء "فِرْزة" بكسر فسكون[1].

فأين هذا من الاستعمال الجاري في العربية المعاصرة؟

---

(١) لقد أصاب المجمع العلمي العراقي في اختياره "فِرزة" لما ينشر مفصولاً عما نُشر في مجلة "المجمع" ومطابقاً للأصل المنشور فيها. وهذا يقابل "Extrait" الكلمة الفرنسية التي ترجمها آخرون فقالوا: "مُستلَّة" وهم يومئون إلى معنى الأصل الفرنسي، وترجمها غيرهم فقالوا: "فِصلة"، والجميع قريب بعضه من بعض.

أقول: إن سماحة العربية وشجاعتها تؤذن بشيء من التوسع إلى الاستعمال المعاصر، ولن أتعجّل فأذهب إلى الخطأ في الاستعمال المعاصر.

وجاء في الصفحة نفسها قول المؤلف: "... ذلك أنها بتزمُّت أصحابها [أي أصحاب حركة التصحيح اللغوي] وكثرة تخطيئاتهم غير المصيبة عموماً باتت تُنفِّر أهل العربية من لغتهم".

أقول: أراد المؤلف بـ"التزمُّت" التشدُّد والمحافظة على الأصل.

إن هذا المعنى المراد هو الشائع الفاشي في العربية المعاصرة، وهو إرادة التشدُّد. غير أن المعنى في العربية الفصيحة شيء آخر:

قالوا: رجل مُتَزمِّت وزِميت، إذا تَوَقَّر في مجلسه. جاء في صفه النبيّ – ﷺ –: "أنه كان من أزمتهم في المجلس" أي من أرزنهم وأوقرهم ... فأين هذا من ذاك؟

غير أني لا أتعجل فأذهب في الاستعمال المعاصر إلى الخطأ، بل أجتهد وأتوسع فأجد السبيل إلى ما أريد.

ولكني أقف وقفة خاصة على "التخطيئات" التي وردت في قول المؤلف الفاضل فأقول:

إنها جمع "تخطيء" وزن "تفعيل"، وهي صيغة قياسية للفعل المزيد بالتضعيف نحو: قدَّمَ وعلَّمَ، ومصدرهما تقديم وتعليم.

وقد استعمل المؤلف هذا المصدر مفرداً غير مرة فقد قال في الصفحة نفسها:

"إن تخطيء الصواب أكثر ضرراً ...". وتكرر المصدر في الكتاب مرّاتٍ عدّة.

قلت: إن المصدر قياسي، ولكن هذا القياسي في الفعل غير المهموز وغير

المعتل الآخر، ذلك أن مصدر المهموز على هذ الصيغة يأتي كثيراً على "تَفْعِلة"، وكان الأَولى أن يقال: "تخطئة"، وقد استعملت "تخطئة" كثيراً لدى أهل العربية القدامى والمحدثين، ولا نكاد نظفر بـ"تخطيء" على أنه قياسي.

ومثل "تخطئة": "تبرِئة"، وأما "تَبْرِيء" فمتروك على صحّته. ولم نقل "تَنبيء" بل قيل: "تَنْبِئَة"، وجعل الإمام جلال الدين السيوطي عنوان رسالة له: "التّنبئة فيمن بعثه الله على رأس كل مئة"، ولم نقل: "تَعْبيء" على قياسيته، بل قلنا: "تَعْبئة".

ونقول: "تَهْوئة" من الهواء، أو "تهوية" باحتساب صوت المدّ، ولا نقول: "تَهويء"[(١)].

وأما إذا كان المصدر من "فَعَّل" معتلاً الآخر فليس منه إلاّ "تفعِلة" نحو "تَزكية" من الفعل "زَكّى"، و"تصلية" من الفعل "صلّى" و"تَسوية" من الفعل "سوَّى"، وغير هذا كثير، ولم يرد في أي من هذه مصدر على "تفعيل" إلا ما ذكر في الشاهد اللغوي القديم، وهو قول راجز لا نعلمه:

باتَت تُنَزّي طفلها تَنزيّا
كما تُنَزِّي شَهْلة صَبيّا

وعُدّ "تَنْزيّ" من المصادر الشاذّة.

وجاء في هذه الصفحة أيضاً: "... خاصّةً أن تلك الكتب تُسلِّط تخطيئاتها على ما كتبه كبار الكتّاب ...".

أقول: إن بدء الجملة بكلمة "خاصّة" منصوبة على الحال ليس بناءً سليماً،

---

(١) قد يأتي وزن "تفعيل" مساوياً لوزن "تفعلة" من حيث الاستعمال نحو: "تَجزئة" و"تجزيء"، وقد يُكتفى بـ"تفعيل" دون "تفعلة" نحو: "تجنيد" ولمَ يرد في العربية المعاصر "تجندة".

قال تعالى: "وَاتَّقُوا فِتْنَةً لا تُصِيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُواْ مِنكُمْ خَاصَّةً"(١).

إن العربية المعاصرة دخل فيها هذا الشذوذ من الألسن الدارجة، ذلك أن الحال فضلة منشأنها أن تأتي بعد المسند والمسند إليه.

وجاء في الصفحة (٨) قول المؤلف: "... وقد حرصت في هذا القسم أن أذكر أسماء اللغويين الذي يُخطِّئون الأسلوب الذي أكون بصدد تصويبه ...".

أقول: أراد المؤلف بقوله: "تصويبه" "تصحيحه"، والفعل "صوّبَ" معناه "صحّح".

وقد استعمل المؤلف "التصويب" مرات كثيرة في الكتاب بمعنى التصحيح، فقال مثلاً في الصفحة نفسها: "... والتي لم أستطع تصويبها ...".

وقال في الصفحة (٩): معايير التخطيء والتصويب.

أقول: والذي أعرفه أن "التصويب" هو الحكم بالصواب، تقول: حدَّثني بحديثه فصوَّبتُه، أي أقررت له بالصواب.

ولدي من النصوص الكثيرة في معنى "صوّب" بهذا المعنى خلافاً لما درج عليه المعاصرون من إرادة التصحيح، وكنت أحتفظ بها في "رُقَع" خاصة، ولم أستطع أن أهتدي إليها في خزانتي وأوراقي، وقد بقي لي منها ما أستظهره الآن في مادة "خطأ" من "لسان العرب": "... إن أخطأتُ فخطِّئْني، وإن أصَبْتُ فصَوِّبْني، وإن أسأَتُ فَسَوِّئ عليَّ، أي قل لي: قد أسأتَ".

وجاء في الصفحة نفسها: "من حاوَل فأصاب له أجران، ومن حاول فأخطأ

(١) ٢٥ سورة الأنفال.

له أجر واحد".

أقول: والذي حفظته من "الأثر" وحفظه أهل العلم أن وجه الكلام: "من اجتَهَدَ فأصاب فله أجران، ومن أخطأ فله أجر واحد".

ومن المفيد أن أشير إلى أن الفعل "حاوَلَ" فعل حادث جدًّ في عصرنا.

ثم إن الأسلوب أسلوب شرط وحق جواب الشرط في هذا "الأثر" الاقتران بالفاء كما قيّدته.

وجاء في الصفحة (١٤): "... وأغلب الظنّ أنه استعمل لأوّل مرّة ...".

أقول: والصواب: أول مرّة، وزيادة اللام خطأ جد في العربية المعاصرة، وأظنه جاء من الترجمة، ففي الفرنسية يقال: "Pour La Première Fois"، فجاءت اللام من هنا.

قال تعالى: "وَلَقَدْ جِئْتُمُونَا فُرَادَى كَمَا خَلَقْنَاكُمْ أَوَّلَ مَرَّةٍ"(١).

"وَلِيَدْخُلُوا الْمَسْجِدَ كَمَا دَخَلُوهُ أَوَّلَ مَرَّةٍ"(٢)

وفي آيات كريمة أخرى.

وجاء في الصفحة نفسها: "ويمكننا، عموماً أن نصنّفهم بالنسبة إلى هذا الموضوع إلى ثلاثة أقسام".

أقول: ليست كلمة "النسبة" في موضعها، بل وضعها هذا جاء في العربية المعاصرة، وليس في الكلام شيء يفيد "النسبة" والنسبة معروفة، وليس هذا

---

(١) ٩٤ سورة الأنعام.

(٢) ٧ سورة الإسراء.

موضعها.

وإني إذ أتعقّب هذه الاستعمالات في هذه الصفحات، أرى أن الأمر يقتضي ذلك، فالكلام في حيّز المعجم القديم، وهو يعرض لما حمل من الكلام على الخطأ، ولو أن المقام غير هذا ما عرضت لهذه الدقائق اللطيفة، ولكل مقام مقال.

وجاء في الصفحة (١٥) كلام للأستاذ أحمد عبدالغفور عطار – رحمه الله– نقله المؤلف لحاجته، وهو: "أن في الشعر العربي وكلام العرب كثيراً من الآثار البيانية الخاطئة بالنسبة للقواعد الصحيحة ...".

وقوله "بالنسبة" كلام فصيح، وهو غير ما استعمله المؤلف. غير أني أود أن أقف على كلمة "الخاطئة".

أقول: إن الفعل "أخطأ" المزيد هو الذي جرى به الاستعمال، قال تعالى:

"وَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ فِيمَا أَخْطَأْتُمْ بِهِ"(١).

"رَبَّنَا لا تُؤَاخِذْنَا إِنْ نَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا"(٢).

ولم يرد المجرد بهذا المعنى، بل ورد "خَطِئ" على "فَعِل" بمعنى "أَثِمَ"، والاسم "الخِطْء" قال تعالى: "إِنَّ قَتْلَهُمْ كَانَ خِطْئاً كَبِيراً"(٣).

و"الخاطئ" في لغة التنزيل تندرج في هذه الدلالة فهو الآثم، قال تعالى:

"وَاسْتَغْفِرِي لِذَنْبِكِ إِنَّكِ كُنتِ مِنْ الْخَاطِئِينَ"(٤).

"قَالُوا يَا أَبَانَا اسْتَغْفِرْ لَنَا ذُنُوبَنَا إِنَّا كُنَّا خَاطِئِينَ"(١).

---

(١) ٥ سورة الأحزاب.

(٢) ٢٨٦ سورة البقرة.

(٣) ٣١ سورة الإسراء.

(٤) ٢٩ سورة يوسف.

ومعنى "الخاطئين" هو "الآثمون".

على أني أرى أن المثل قد جاء: "مع الخواطئ سهم صائب".

وهذا يعني أن "الخواطئ" جمع "خاطئة" من الخطأ، وهو اسم فاعل لفعل هُجر في الاستعمال وهو "خَطَأَ يخطَأ" ولم يرد في المعجمات.

ولو كان لي أن أقول: لاستبدلت بهذه العبارة غيرها وهي "الآثار البيانية الخَطأ ..." والوصف هنا بالمصدر، وهذا كثير في العربية.

وجاء في هذه الصفحة أيضاً: "... والقاعدة التي لا تلف ولا تدور ...".

أقول: قول المؤلف هذا من العربية المعاصرة، "فاللّفّ والدوران" من مفرادات العربية المعاصرة بمعنى عدم إرسال القول صريحاً واضحاً، والمتكلم فيه يداور ويومئ ولا يُفصح.

وهذا غير باب "النَّشْر والطيّ" الذي نعرفه في كتب البلاغة القديمة. أقول أيضاً: لو أن المقام غير هذا لكان لي أن أمرَّ بهذه العبارة ولا أتوقّف، ولكن كيف يكون هذا والكلام في "معجم" يؤرخ للخطأ والصواب.

وجاء فيها أيضاً: "... ثم يسوق بعض الشواهد التي يعتبر أن قائليها قد أخطأوا فيها ...".

أقول: إن قول المؤلف: "ثم يسوق الشواهد التي يَعتَبر أن قائليها قد أخطأوا فيها ..." هو عربية معاصرة، ذلك أن الفصيح الصحيح هو الفعل "يعُدُّ"، أما "اعتبر" فهو لا يؤدّي المعنى المراد. لقد جاء في قول اللغويين: "إن "المعتبر" هو المستدلّ بالشيء على الشيء، وفي الحديث: للرؤيا كُنًى وأسماء فكنُّوها بكُناهم واعتبروها بأسمائها".

---

(١) ٩٧ سورة يوسف.

وفي حديث ابن سيرين: كان يقول: إني أعتبر الحديث، والمعنى: أنه كان يعبر الرؤيا على الحديث، ويعتبر به كما يعتبرها بالقرآن في تأويله.

والعبرة: العَجَبُ، واعتَبَر منه: تعجَّبَ. وجاء قوله تعالى: "فاعْتَبِرُوا يَا أُوْلِي الأَبْصَارِ"(١)، أي: تَدَبَّروا وانظروا فيما نزل بقريظة والنضير، فقايسوا فِعالهم واتّعظوا بالعذاب الذي نزل بهم".

أقول: هذا هو وجه استعمال "اعتَبَرَ" في فصيح العربية، غير أن العربية المعاصرة ورثت هذا الاستعمال من عربية القرون المتأخرة، فنحن نقرأ من أقوالهم مثلاً: إن الفعل بمعنى باعتبار أصله، وهو كذا باعتبار المجاز.

وجاء في الصفحة (١٧): "لا سيما وأن كثيراً من الألفاظ الغريبة في كتب اللغة لا تستند إلا إلى بيت واحد من الشعر ...".

أقول: لم يؤثر في الأساليب الفصيحة استعمال "لاسيما" متلوّة بالواو بعدها "أن" مع مدخوليها. وباب "لا سيما" في كتب النحو مشهور، وفيه أن ما بعد "لا سيما" هو اسم نكرة أومعرفة، فإذا كان معرفة ففيه وجهان من الإعراب، هما الرفع والجر، وإذا كان نكرة ففيه ثلاثة أوجه الرفع والجر والنصب، وفي كل من هذه الأحوال كلام في "ما" الملحقة بـ"سيّ". ومن شواهدها قول امرئ القيس.

"ولا سيما يومٌٍ بدارة جُلْجُلِ"

وكلمة "يوم" فيها الأوجه الثلاثة من الإعراب.

وجاء فيها أيضاً ذهاب الشاعر الرصافي إلى أن "التدفين" في قول المتنبي غلط لعدم وروده في الاستعمال، ولم يذكر في المعاجم، والصواب "الدفْن". ثم إن المتنبي "من المولّدين وكلامه ليس بحجة في هذا الباب".

---

(١) ٢ سورة الحشر.

أقول: كلام الرصافي صحيح، ولكن المتنبي لجأ إلى ضرورة، والضرورة في أغلب الأحيان يأتيها الشاعر من شعوره بسطوته، وأن ما يقوله هو العربية.

وجاء في الصفحة (١٨): "العدنانيّ [محمد العدناني صاحب معجم الأخطاء الشائعة] يؤكد أن كلمة "ضوضاء" مذكّرة، بدليل أنه لم يجد معجماً واحداً لا يذكّرها".

أقول: وهل يجوز لمعاصر مثل السيد محمد العدناني – رحمه الله– أن يشتطَّ فيتخذ من عدم وجود الكلمة مذكّرة في أيٍّ من المعجمات حجة لرفضها، وهل كانت المعجمات مستوعبة لكل العربية. لقد خلت المعجمات من كثير من الكلام الفصيح، وما "المستدركات" إلا دليل على هذا. ثم كيف يجوز لنا، نحن المعاصرين، أن ننكر كلمة وردت في شعر شاعر جاهلي هو الحارث بن حلزة مؤنثة، ثم نشمخ فنقول إنها مذكرة لأن المعجمات أثبتت أنها مذكّر، والبيت هو:

أجمعوا أمرَهم عِشاءً فلما أصبَحوا أصبَحَت لهم ضوضاءُ

أقول: إذا كانت "ضوضاء" وردت مؤنثة، فهل يكون من العلم أن نُصر على ما ورد في المعجمات.

ثم إن "ضوضاء" كلمة لا تدخل فيما يخص العاقل ولا الحيوان، فهي تدخل في باب "ما سمع من المذكر والمؤنث"، وكثير مما سمع ورد فيه الوجهان، وهذا معروف مشهور. فما وجه إصرار السيد العدناني – رحمه الله–؟

وجاء في الصفحة نفسها قول عنترة:

ولقد خَشيتُ بأن أموتَ ولم تَدُرْ للحرب دائرة على ابنَي ضَمْضَمِ

قال المؤلف: "والذي خطّأه إبراهيم اليازجيّ [وهو إدخال الباء في مفعول خشيتُ] جائز على التضمين، فقد ضمّن الشاعر الفعل "خشي" معنى "غرض" أو "بَرِمَ"، يقال: غَرض بمقامه، أي: ضَجِر".

أقول: ذهاب المؤلف إلى التضمين قول نفر من اللغويين القدماء، ولكني أقول: لا حاجة بنا إلى هذا القول، بل ينبغي أن نقول إن الفعل "خشي" يتعدّى بنفسه وبالباء، ونجعل قول عنترة شاهداً، وليس لنا أن نفزع إلى القول بالضرورة في البيت.

كما أني لا أذهب الى القول بالتضمين في استعمال حروف الجرّ، فلا أقول في قوله: "عَيْناً يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ اللَّهِ"(١): إن الباء في "بها" تضمَّنت معنى "مِن"، بل أقول: إن الآية الكريمة أتت في وجهٍ من وجوه العربية.

وجاء في الصفحة (١٩): "... فهو، بالتالي، ليس معصوماً عنه ...".

أقول: كلمة "بالتالي" في استعمالها هذا عامية مُحدَثة شاعة في العربية المعاصرة، ولم ترِد في كلام أهل الصون والحفاظ، ومن ثَمّ فليس لها مكان في الكلام على معجم في الخطأ والصواب. ولكننا نغض الطرف إن وجدناها في نص معاصر كالقصة والمسرحية والرواية. ولو قلنا في موضعها: "ومِن ثَمَّ" لأصبنا الغرض. ولا أستبعد أن تكون عبارة "وبالتالي" ترجمة للفرنسية "par conséquent".

وجاء في الصفحة (٤٠): "الاستناد إلى اللغة الأفصح".

أقول: لقد غلبت العربية بما فيها من تجاوز وخطأ على ما كتبه المؤلف، ومن هذا استعماله "الأفصح"، وهو بناء تفضيل محلًّى بأداة التعريف، وبناء التفضيل في هذه الحالة يلزمه المطابقة فيجب أن يقال: "اللغة الفصحى"، و"الفصحى" كما تكون صفة في الغالب، تكون اسم تفضيل. وقد وقع المعربون في هذا الوهم لشيوعها صفة.

ويحسن بنا أن نشير إلى طرائف التجاوز في هذا الباب، ومن ذلك أن أحد

---

(١) ٦ سورة الإنسان.

الرؤساء العرب – رحمه الله– كان يردّد في خُطبه عبارة "الدولتان الأعظم"، يشير بذلك إلى الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي.

وصواب العبارة: "الدولتان العظميان"، وقد شاعت العبارة الخطأ "الدولتان الأعظم" في كتابات أهل السياسة والصحفيين أيّما شيوع.

ومن هذا أيضاً صدور ملحق لقانون الخدمة في العراق منذ ثلاثين سنة تحتسب فيه المدة التي يقضيها الموظف، وهو موظف، في الدراسة، فتكون سنوات الدراسة هذه خدمة يستحق عليها التقاعد، ولكن القانون احتسب من هذه السنوات أقل ما يمكن فيها الحصول على الشهادة فجاء نص المادة القانون: احتساب "المدة الأصغر"، والصواب الصغرى.

ثم تنبّهوا الى أن قولهم "الأصغر" غير سديد فغيّروها إلى صفة عن طريق النسب، فأثبتوا تصحيحاً "المدة الأصغريّة" (كذا)، فوقعوا في عُجمة بغيضة.

وجاء في الصفحة (٥٢) العبارتان وهما: "أساساً للتصويب" و"أساساً للتصحيح". أقول: قلت إن "التصويب" لا يعني التصحيح، بل يعني الحكم بالصواب. ولكني أقول: إذا فطن المؤلف فاستعمل التصحيح فلِمَ لم يستعمله إلا هذه المرة الواحدة، وكان حقيقاً أن يستعملها في كل موضع استعمل فيه "التصويب" والفعل "صوَّب"، وهذا كثير في كلام المؤلف.

ثم إن "التصحيح" هو الكلمة الفنية، ومنه ما جعله ابن درستويه عنواناً لكتابه وهو: "تصحيح فصيح الكلام". ولو استعمل المؤلف كلمة "إصلاح" لأصاب أيضاً، فقد جعل ابن السكيت عنوان كتابه "إصلاح المنطق" أي تصحيح الكلام.

وكُتُب "إصلاح الغلط" كثيرة معروفة في مصادرنا، ويدل على هذا ما نجده

في "كشف الظنون".

وجاء في الصفحة (٥٣) الآية: "ولا تَعْزِمُواْ عُقْدَةَ النِّكَاحِ"[1] أي لا تنووا، ولهذا عُدِّيَ الفعل "تعزموا" بنفسه مثل "تنووا".

أقول: ورد قول المؤلف هذا في كلامه على "التضمين"، وهو كلام اللغويين والمفسرين. ولكني أقول: ليس لنا أن نفزع إلى القول بالتضمين، بل نقول إن الفعل وقع في الآية الكريمة في موقعه، والاستعمال فصيح، وسعة العربية تؤذن بهذا، والفعل "تعزموا" يصل إلى مدخوله بـ"على" كما يصل بنفسه على نحو ما جاءت به الآية.

وجاء في الصفحة (٥٦): "لكن كلاً منهما يستخدم ما يُخطِّئه في الكتاب الذي يتضمّن التخطيء". وجاء فيها أيضاً: لكنه يستخدم "أنْ لا" عوضاً من "ألاّ". وقد ورد الفعل مرةً ثالثة في هذه الصفحة أيضاً.

أقول: إن الفعل "يستخدم" في قول المؤلف بمعنى "يستعمل"، وهذا هو الكثير الفاشي في العربية المعاصرة. وهو غير صحيح، ذلك أن قولنا: "استخدَمَه" فأخدَمَه بمعنى استوهَبَه خادماً فوَهَبَه له.

ويقال: استخدمتُ فلاناً واستخدمتُه، أي سألتُه أن يخدمني.

وهذا كله في حيّز الخدمة، وهو بعيد عن "الاستعمال". والعجيب أن المؤلف أثبت الفعل "استعمَلَ" في الصفحة نفسها في قوله:

"يُخَطِّئ زهدي جار الله من "يستعمل" كلمة الكفاءة ...".

أقول: وهذا يعني أن المؤلف يرى أن "استخدَم" مثل "استعمَلَ" ولا فرق بينهما.

وجاء في الصفحة (٥٧): "يُخَطِّئ العدنانيّ من ينسُب إلى "مدينة" فيقول: "مديني"، لكنه [أي العدناني] في مكان آخر من كتابه يُجيز حذف الياء

---

(١) ٢٣٥ سورة البقرة.

عند النسبة إلى "فعيلة" وإثباتها".

أقول: شاعت هذه القاعدة التي ذكرت في كتب الصرف لدى المعاصرين فصاروا يحذفون الياء فيقولون: "بدَهي" نسبة إلى "بديهة"، وقالوا: القانون المدَني نسبة لأية مدينة، وقد بالغ آخرون فقالوا: طَبَعي نسبة إلى طبيعة.

وهذا غير صحيح، وقد كان هذا التجاوز بسبب أن الصرفيين أطلقوا قاعدتهم، ولم يقيّدوها. وقد تنبَّه اللغويون القدامى[1] إلى هذا التجاوز فأثبتوا أن حذف الياء مما ورد على فعيلة مقيد بكون ما كان على "فعيلة" علماً مشهوراً كأسماء القبائل نحو: "حَنَفيّ" نسبة إلى "حنيفة" وهي قبيلة معروفة، و"بَجَليّ" نسبة إلى "بَجيلة" وهي قبيلة معروفة أيضاً، وكذلك "مَدَني" نسبة إلى مدينة الرسول – ﷺ–، فأما إذا كانت "مدينة" أي مدينة أخرى فتثبت الياء عند النسبة، وقد جاء "المدينيّ" شهرة لكثير من رجال العلم.

وبعد، فهذا آخر ما أردت أن أثبته من وقفاتي على هذا "المعجم".

---

(١) قال ابن قتيبة في "أدب الكاتب" ص٢٠٩– ٢١٠ (ط السلفية): "إذا نَسَبتَ إلى فعيلة وفعيل من أسماء القبائل، وكان مشهوراً"، ألقيتَ منه الياء مثل: ربيعة وبجيلة، تقول: رَبَعيّ وبجليّ، وفي ثقيف وعتيك تقول: ثَقَفيّ وعَتَكيّ ...

